



---

التنمية في جمهورية تنزانيا المتحدة  
دراسة في آثارها الاجتماعية والاقتصادية وتحدياتها  
الداخلية والخارجية

---







Journal Homepage: <http://studies.africansc.ic/>  
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

## التنمية في جمهورية تنزانيا المتحدة

دراسة في آثارها الاجتماعية والاقتصادية وتحدياتها الداخلية والخارجية

أ.د. فلاح خلف كاظم

أ.د. صباح مهدي رميض

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد

[falah.20.net@gmail.com](mailto:falah.20.net@gmail.com)

[Sabahrmaid1962@yahoo.com](mailto:Sabahrmaid1962@yahoo.com)

### ملخص البحث:

ركزت الدراسة على بيان مؤشرات التنمية الحديثة في جمهورية تنزانيا المتحدة مع بيان التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها والتي تعرقل استدامة هذه المؤشرات وتطورها بالشكل الذي يسمح لهذا البلد المحافظة على استقراره، ومن ثم استمرار برامجه التنموية الشاملة المستدامة، وهذا الامر لا شك يتطلب مواجهة مستمرة وفاعلة للمعوقات الاقتصادية والسياسية ومنظومة الفساد في اجهزة الدولة .

وتوصلت الدراسة في مجمل نتائجها بان الخطوات الاجرائية التي اتخذت لغرض النهوض التنموي في البلاد وعلى المستويات كافة قد تكون عرضة للتراجع بسبب العديد من التحديات الداخلية في مقدمتها تراجع الوعي المجتمعي بأهمية تطوير البنى التحتية والتنموية في البلاد فضلا عن آثار التحديات الخارجية .

### تاريخ الاستلام:

٢٠٢٤/٤/٢٥

### تاريخ القبول:

٢٠٢٤/٤/٣٠

### تاريخ النشر:

٢٠٢٤/٦/١

### الكلمات المفتاحية:

تنزانيا، الآثار الاجتماعية، الآثار الاقتصادية، التحديات الداخلية والخارجية.

المجلد الثاني العدد (١٥)

ذي القعدة - ١٤٤٥ هـ

حزيران ٢٠٢٤ م

---

**development in the United Republic of Tanzania**  
**A study in its social effects and internal challenges**

**Professor Dr**

**Falah K halaf Kadhim**

**Al-Mustansiriya University**

**College of Political Sciences Education**

**Sabahrmaid1962@yahoo.com**

**professor Dr**

**sabah mahdi ramid**

**Baghdad University**

**Ibn Rud College of**

**falah.20.net@gmail.com**

---

**Received:**

25/4/2024

**Accepted:**

30/4/2024

**Published:**

1/6/2024

---

**Keywords:**

Tanzania, social effects, economic effects, internal and external challenges.

---

**Journal of African Studies**

volume (2)

Issue (15)

Dhul Qa'dah 1445 H

**Absrract**

The study focused on the statement of modern development indicators in the United Republic of Tanzania, with an indication of the internal and external challenges it faces, which impede the sustainability of these indicators and their development in a way that allows this country to maintain its stability, and then the continuation of its comprehensive and sustainable development programs, and this matter undoubtedly requires a continuous and effective confrontation of economic obstacles And the political and system of corruption in the state apparatus.

The study concluded in its overall results that the procedural steps taken for the purpose of the developmental advancement in the country and at all levels may be subject to regression due to many internal challenges, fore-most of which is the decline in societal awareness of the importance of developing infrastructure and development in the country as well as the effects of external challenges.

## المقدمة:

تعد جمهورية تنزانيا المتحدة البلد الوحيد في أفريقيا، وربما في العالم أجمع، الذي مر بتحويلات سريعة وجذرية خلال فترة ٤٠ عاما، إذ انتقل من النظام الاستعماري إلى برنامج إعادة توطين الأسر الريفية على مقربة من الخدمات الاجتماعية، ومن ثم إلى اقتصاد السوق دون التفريط بالمثل الديمقراطية الأساسية والاندماج الاجتماعي، وخلال هذه العملية، خضعت كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية لتحويلات قاسية كي تتمكن من التكيف مع التوجهات والأولويات الحكومية الصارمة والتقيدها، وكان لهذه التغيرات عظيم الأثر على الاقتصاد، إذ أسفرت عن تراجع تدريجي ومستمر لجميع مؤشرات النمو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، لكن هذا البلد استعاد عافيته بصورة ملموسة منذ ذلك الحين، ويعود الفضل في ذلك وبصورة أساسية إلى تنفيذ مختلف برامج التكيف البنوي وإعادة الهيكلة التي قادتها الحكومة بمساعدة تحالف الجهات المانحة وقد أسبغ الانتعاش على البلد دورا طبيعيا في أفريقيا، لاسيما فيما يتعلق بالتكيف مع الأفكار الجديدة وتقويض العصبية القبلية وضمان التوازن المتأصل بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية

**أهداف الدراسة:** استهدفت الدراسة بيان المؤشرات التنموية في تنزانيا المتحدة وبيان اهم التحديات التي تواجهها وعلى المستويين الداخلي والخارجي .

**أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من محاولتها تشخيص أهم مؤشرات التنمية الحديثة في بلد نامي يثير الإعجاب فضلا عن محاولتها بيان اهم الصعوبات والتحديات التي تقف بالضد من مسارها التنموي التي تسعى الحفاظ عليه واستدامته.

**اشكالية الدراسة:** تقوم اشكالية الدراسة على ان جمهورية تنزانيا المتحدة تمتلك مقومات بناء وتنمية شاملة بسبب موقعها الجيو ستراتيحي ومواردها الطبيعية، الا ان واقعها يؤشر وجود تحديات ومخاطر قد تهدد خططها التنموية وعلى الصعد كافة، وعززت ذلك بالأسئلة الآتية:

١- ما مفهوم التنمية وما هي المؤشرات الدالة على تطور تنزانيا؟

- ٢- ما هي التحديات السياسية التي تعيق مسارات التنمية فيها؟
- ٣- ما اثر المعرقلات الاقتصادية والمالية على التطور التنموي في تنزانيا؟
- ٤- ما تأثير الاوضاع الاقليمية والدولية على استقرار وتطور جمهورية تنزانيا؟
- فرضية الدراسة: وضع الباحثان فرضية مفادها ان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جمهورية تنزانيا المتحدة يتطلب مواجهة مستمرة وفاعلة من الجهات ذات الصلة بالقرار السياسي والاقتصادي في البلاد لوضع خطط وبرامج تستهدف ازالة المعوقات ومحاربة منظومة الفساد .
- هيكلية الدراسة: وزعت الدراسة على ثلاثة مطالب، فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والمقترحات، جاء المطلب الاول بعنوان المسار التاريخي والاستراتيجي لمؤشرات التنمية في تنزانيا، وتناول الثاني التحديات الداخلية والاقليمية التي تواجه مسارات التنمية في تنزانيا، وكرس المطلب الثالث دراسة تقييم وتقييم عملية التنمية وابعادها المستقبلية في تنزانيا .

### المطلب الأول/ المسار التاريخي والاستراتيجي لمؤشرات التنمية في تنزانيا

تنزانيا إحدى دول شرق إفريقيا المطلة على المحيط الهندي، تحدها كينيا وأوغندا من الشمال، ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب، وزامبيا ومالاوي وموزمبيق من الجنوب. خضعت تنزانيا لاستعمار بريطاني وألماني كغيرها من الدول الإفريقية واستقلت عام ١٩٦١، واشتق اسم تنزانيا من دمج الاسمين: تنجانيقا وزنجبار اللتين توحدتا في عام ١٩٦٤ لتشكيل جمهورية تنجانيقا وزنجبار الاتحادية والتي تم تغيير اسمها في وقت لاحق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، وخضعت تنجانيقا لاستعمار ألماني فيما كانت زنجبار مستعمرة بريطانية، وأصبحت زنجبار مستقلة في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣، وتمت صياغة دستورها في المؤتمر الدستوري في «لانكستر هاوس» بلندن بعد مفاوضات بين القوى الاستعمارية والحزبين السياسيين الرئيسيين: الحزب القومي زنجبار (ZNP) الذي كان يمثل المجموعات الآسيوية والعرب، والحزب الأفروشيرازي (ASP) الذي كان يمثل الزنوج. وقبل الخوض في

التفاصيل يلزم الاشارة الى التعريف بمفهوم التنمية الذي ظهر في العصر الحديث وعلى عهد الاقتصادي البريطاني (ادم سميث) (Adam Smith) للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر (امنه، ٢٠١٣، ١٣)، واختلفت مفاهيم التنمية من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركز عليه، ولعل من اهم تعاريف التنمية بأنها: عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة على وفق اراده وطنية من اجل ايجاد تحولات شاملة واحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية تسمح بتحقيق تصاعد ايجابي لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه (الكواري، ١٩٩٩، ٢٦)، والتنمية لها خصائص فهي عملية شاملة لجميع جوانب المجتمع الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، اذ تتعامل معه بوصفه نظاماً متكاملًا، وهي عملية مستمرة، فهي لا تقف عند حد معين من التغيير، وأن عملية تطبيقها للحصول على النتائج المطلوبة تحتاج إلى وقت طويل لأن التغيير يحصل في البنية الأساسية للمجتمع. اذن هي عملية مخططة، فلا يمكن البدء بأي شكل من أشكال التنمية إلا بعد تحديد الأهداف الرئيسية منها، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال عملية تخطيط ذات أسلوب علمي منظم. وهي عملية استثمارية اذ تركز على استثمار الموارد البشرية والمادية الموجودة بهدف تحقيق النتائج. وعملية إدارية يركز النجاح فيها على كفاءة الإدارة في الدولة، وبتعاون جميع المؤسسات فيها سواء كانت حكومية أم خاصة، كما ان عملية التنمية تهدف إلى النهوض بأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم . (حسن، ٢٠٢٢، ٦-٧) وشهدت القارة الإفريقية في السنوات العشرة الأخيرة صعود العديد من دولها اقتصاديا، ومنها دولة تنزانيا التي ما فتئت تحقق أرقاما اقتصادية مهمة مكنتها من احتلال أولى المراتب في إفريقيا على مستوى النمو الاقتصادي بفضل نجاح تجربتها في هذا المجال، ويمكن الاشارة هنا اولا الى معيار الازدهار العالمي ومن خلاله يمكن معرفة مستوى التطور الذي حققه هذا البلد خلال مدة قصيرة والجدول ادناه رقم (١) يوضح ذلك فيمكن ملاحظة ان تنزانيا في المرتبة ١١٧ في الترتيب العام لمؤشر الازدهار العالمي، ومنذ عام ٢٠١١ تقدمت تنزانيا

في جدول الترتيب بمعدل ٧ مراكز، ومن الجدول يتبين انها تؤدي أقوى أداء في البيئة الطبيعية والحوكمة ولكنها الأضعف في ظروف المعيشة والدخل السنوي للأفراد، وجاء أكبر تحسن مقارنة بعقد من الزمن في الجودة الاقتصادية. وسنحاول ان نتبين عن قرب اهم المؤشرات الدالة على الفعل التنموي في تنزانيا وهي الآتية: (شكل رقم ١) (معيار الازدهار العالمي لسنة ٢٠٢٣ ومؤشرات تنزانيا فيه)

Tanzania in prosperity Index TM 2023

Safety & Security 105<sup>th</sup>

Personal Freedom 111<sup>th</sup>

Governance 85<sup>th</sup>

Social Capital 33<sup>rd</sup>

Investment Environment 119<sup>th</sup>

Enterprise Conditions 103<sup>rd</sup>

Infrastructure & Market Access 131<sup>st</sup>

Economic Quality 96<sup>th</sup>

Living Conditions 137<sup>th</sup>

Health 128<sup>th</sup>

Education 130<sup>th</sup>

Natural Environment 70<sup>th</sup>

<https://www.prosperity.com/globe/tanzania>

ينظر موقع: تاريخ الدخول ٥ / ٨ / ٢٠٢٣

اولا - المؤشرات الاجتماعية: اتبعت الحكومة التنزانية استراتيجيات قائمة على تدعيم التنمية وبلوغ الاندماج الاجتماعي عن طريق تعزيز السلام وروح التسامح بين كل مكونات وطوائف المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية القائمة على احترام الآخر وحسن الظن به، وعبر آليات توظيف الأسرة، والجماعة الإثنية، والمدرسة،



والمراكز الدينية، وهذه الجهات لها القدرة على استيعاب الاختلاف لبلوغ الاندماج الاجتماعي الذي يتطلب إثراء التفاعل الثقافي والحضاري دون الوصول إلى مرحلة التفكك الاجتماعي، وإلا سيكون المجتمع أمام اندماج عكسي فضلاً عن ذلك تضمين التنوع الثقافي كمادة دراسية في المدارس والمؤسسات التعليمية، ودسترة التعدد (عميرة، ٢٠٢٣). ومن أهم الاستراتيجيات التي اعتمدها القيادات السياسية في تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي هي الآتية:

١- التداول على السلطة ودورية الانتخابات: سارت تنزانيا على نهج سياسي مميز، عبر التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وبقاء الرؤساء في السلطة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، مثلما نصّ دستور ١٩٧٧، إلى جانب تناوب الرؤساء والنواب المسلمين والمسيحيين على رئاسة السلطتين التنفيذية والتشريعية. (طالب، ٢٠١٨، ٧٧)

٢- مبدأ الوحدة الوطنية في إطار التنوع بدلاً من القبلية أو العرقية: ومن بين الاستراتيجيات التي تبنتها تنزانيا الحديثة خلق الشعور القومي بوحدة الانتماء بالرغم من التعدد العرقي الذي يزيد على ١٠٠ عرق ومذهب، فالهندسة المجتمعية لتنزانيا كانت نموذجاً ناجحاً وكخطوة أولية نحو تحقيق هذا الهدف تم تجنب تعبئة العرقيات والقبائل، أو تهميش مجموعة دون الأخرى، وما يحسب لتنزانيا- بوصفها نموذجاً ناجحاً من حيث الاستقرار السياسي طبيعة الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني، إذ لا تجعل للانتماء العرقي أو القبلي دور في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، إلى جانب عدم اهتمام التنزانيين بالخلفيات العرقية والدينية لمختلف زعماء الأحزاب، ولذا فإن الانتماء العرقي لا يشكل مجالاً للضغط السياسي من قبل الأحزاب أو المرشحين لتعبئة العرقيات وحشد التأييد والحصول على الاصوات. (طالب، ٢٠١٨)

٣- استغلال مساحات الأراضي الزراعية: لغرض تجاوز تحديات الفقر وتحقيق التنمية ولضمان استقرارها، سعت حكومة تنزانيا إلى استغلال الوفرة الواسعة في الأراضي الزراعية وتوفير الجو المناسب للسلام المجتمعي، وتحقيق الاندماج الاجتماعي،

فهذه الثروة جعلت القبائل والعرقيات التنزانية المختلفة في غنى عن التنافس فيما بينها، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن بداية بناء الدولة ارتبط بشكل وثيق ببناء الأمة، عبر توظيف مجموعة من السياسات الاقتصادية؛ لتحقيق الاندماج بين كل المجموعات العرقية . (طالب، ٢٠١٨، ٧٨)

٤- المناهج الدراسية: أدت المدارس في تنزانيا - بمختلف مراحلها - دوراً مهماً في التنشئة الاجتماعية، إذ عملت السياسات التعليمية الموحدة على ترسيخ فكرة الاندماج الاجتماعي واحترام الآخر، ضمن العيش في إطار الوحدة من خلال التنوع، إذ تم النظر إلى التعليم بوصفه نشاطاً اجتماعياً يساهم في تطوير الذات الفردية، ويجعل الفرد يفكر ويعمل، ومن ثم ينتج المعرفة ولا يستهلك فقط، وبذلك تقدمت المصلحة العامة على الخاصة، وبذلك، وظفت البرامج التعليمية لخدمة المصلحة والوحدة الوطنية، وفي هذا الصدد سخرت الدولة اثنتين من الوزارات لترويج استخدامها وتعميمه، وهما وزارة التعليم، ووزارة تنمية المجتمع والثقافة الوطنية، فاهتمت الأولى بتدريس اللغة السواحلية على جميع المستويات، أما الثانية اهتمت بتنمية اللغة السواحلية وتوسيع نطاق استخدامها . (الكتبي، ٢٠١٥، ٤)، وتلك الجهود اثمرت عن ارتفاع نسب الالتحاق بالمدارس، والجدول ادناه يبين نسب معدل الالتحاق بالتعليم في تنزانيا . (٢٠١٧-٢٠٠٠).

جدول رقم (١) يوضح معدل الالتحاق بالتعليم (٢٠٠٠ - ٢٠١٧)

السنوات	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	معدل الالتحاق بالثانوي	معدل الالتحاق بالجامعي
2000	52,80 %	-	-
2005	89,29 %	9,76 %	88.39 %
2012	84,2 %	31,14 %	87,09 %
2013	80,90 %	39,24 %	89,09 %

2015	% 80,95	% 35,25	% 85,3
2017	% 83,90	% 38,81	% 88,3

البنك الدولي للإنشاء والتعمير موقع <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>

تاريخ التصفح ٧ / ٨ / ٢٠٢٣

وأما بخصوص الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهدت تنزانيا ارتفاعاً ملحوظاً عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٥٤٪ مقارنةً بنسبة ٣٢٪ عام ٢٠١٣، إلا أنه تراجع عام ٢٠٢١ والجدول الآتي يوضح تلك النسب .

جدول رقم (٢) يوضح معدل الانفاق بالدولار الأمريكي على التعليم (٢٠١٣-

٢٠٢١)

السنة	معدل الانفاق	السنة	معدل الانفاق
2013	% 3,2	2018	% 5,4
2014	% 3,4	2019	-----
2015	% 3,01	2020	-----
2016	-----	2021	% 3,3
2017	% 4,4		

(البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠٢٣)

وفي المجال الصحي لا زالت تنزانيا تعاني من الصعوبات في معدل الانفاق على هذا الجانب ومن سوء الخدمات فيه، فقد بلغت نسبة الانفاق الحكومي على الصحة عام ٢٠١٦ ما نسبته 3,96% مقارنةً بنسبة عام ٢٠٠٥ البالغة 6,32%، ولكن مع هذه النسب فتتنزانيا أفضل من بعض دول العالم التي لا تنفق سوى 2,1% من حجم الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الصحة مثل الكونغو الديمقراطية . والجدول أدناه يوضح تلك النسب .

جدول رقم (٣) يوضح معدل الانفاق الحكومي (بالدولار الامريكي) على ميدان  
الصحة (٢٠٠٥- ٢٠١٨)

السنة	معدل الانفاق	السنة	معدل الانفاق
2005	% 6,32	2014	% 4,01
2010	% 5,22	2015	% 3,65
2012	% 5,02	2016	% 3,96
2013	% 4,65	2017	% 3,64
		2018	% 3,63

(البنك الدولي للأشياء والتعمير ٢٠٢٣)

وتأتي تنزانيا بالتسلسل ١٧٥ من مجموع ١٩٠ دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الانفاق على الصحة، اذ تؤكد المؤشرات العالمية الى نسب متدنية، اذ بلغ حجم الانفاق الصحي على الفرد التنزاني عام ٢٠١٠ حوالي ٣٨ دولار وارتفع عام ٢٠١٥ الى ٤٧ دولار نتيجة للجهود المبذولة والاهتمام بالجوانب الصحية للمجتمع، الا انه انخفض قليلا عام ٢٠١٨ الى حوالي ٣٧ دولار الامر الذي دفع الحكومة التنزانية الى التعاون مع مؤسسات دولية ومنظمات محلية متنوعة مهمة بالمجال الصحي ومنها منظمة الصحة العالمية ومؤسسة (اغا خان) التنزانية لتطوير المهارات الصحية والتمريضية وتحسين جودة الرعاية الصحية في البلاد . (لفتة، ٢٠٢٢، ٩٠)، والى جانب ذلك الجدول ادناه يوضح بعض المؤشرات الاجتماعية الاخرى التي تدل على تحقيق تطور تنموي في بعض المجالات وتراجع مجالات اخرى، ففي هذا المؤشر يلاحظ استقرار نسبة الفقر في تنزانيا الى ما يقرب النصف من سكانها (٤٥٪) وهي نسبة عالية لا تتسجم مع الاهداف التي وضعتها الحكومة بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدولي وهذا مقابل ارتفاع عدد السكان الكبير والذي سيعرقل كل الخطوات التي تسعى الحكومة لتحقيقها اذ

كانت نسبة النمو السكاني ٣,٠ ٪ وهذه الامر يشكل عامل ضغط على قطاعات التنمية مستقبلا . وادناه جدول لبعض المؤشرات الاجتماعية التنموية (٢٠١٨ - ٢٠٢٢):  
(شكل رقم (٢) خاص بالمؤشرات الاجتماعية)

المصدر: (worldbank, 2023) (Social Indicator)

**- Poverty headcount ratio at \$2.15 a day (2017 PPP)  
(%44.9 of population) (2018)**

**Life expectancy at birth, total (66 years) ( 2021) -**

**Population, total 65,497,748 ( 2022)-**

**Population growth (annual % 3.0 ) ( 2022))**

**Net migration – 4,865 ( 2021))**

**Human Capital Index (HCI) (scale 0-1) 0.4 (2020) -**

ثانيا / المؤشرات الاقتصادية: يعد الاقتصاد التنزاني من الاقتصادات سريعة النمو في إفريقيا، اذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد هذا البلد زيادة في النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة بالتعاون مع القطاع الخاص، وهو مجال حيوي للاستثمار، اذ تساهم الشركات الخاصة بقوة في تعزيز اقتصاد البلاد عبر إقامة الاستثمارات، ودفع الضرائب وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتشير التقارير الاقتصادية أن تنزانيا من بين الدول المستقرة اقتصاديا، وسيحافظ اقتصادها خلال السنوات القادمة على نفس مستوى النمو المقدر بنحو ٥٪، بحسب توقعات البنك الدولي، ويشهد اقتصادها طفرة نوعية على جميع المستويات، ولا سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في قطاعات المعادن والزراعة والسياحة، فقد شهدت البلاد في السنوات الخمس الأخيرة زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ظلت هي وقيمتها الاستثمارية في ازدياد، اذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١,٨ مليار دولار عام ٢٠١٣، وهذا يشير إلى ثقة المستثمرين الأجانب في آفاق البلاد الاقتصادية، حتى ان قطاع الصناعة شهد

نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وبحسب معطيات المكتب الوطني للإحصاء في تنزانيا، فإن قطاع الخدمات يشكل ٤١ ٪ من الناتج القومي الإجمالي، وقطاع الزراعة ٢٩ ٪، وقطاع السياحة ١٠ ٪ وقطاع المعادن ٤ ٪، وقطاع التصنيع ٦ ٪، وفر النظام التنزاني الامتيازات للمستثمرين في قطاعات مختلفة، وتتيح التشريعات الاستثمارية التنزانية كثير من الإعفاءات الضريبية، التي من شأنها جذب المستثمرين اذ يتمتع المستثمر في تنزانيا بإعفاء من ضريبة الشركات لمدة ١٠ سنوات، فضلاً عن ذلك الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المواد الخام المستخدمة في التصنيع، ومن بين المزايا والحوافز الاستثمارية الأخرى، يأتي الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام ومواد البناء والتشييد وساعد الاستقرار السياسي في البلاد على هذا النشاط الاقتصادي المتنامي . (عميرة، ٢٠١٨)، والى جانب ذلك الجدول ادناه يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تدلل على تحقيق تطور تنموي في بعض المجالات وتراجع مجالات أخرى، ففي هذا المؤشر يمكن ملاحظة ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي في تنزانيا من ٦١,٥٢٢ مليون دولار امريكي عام ٢٠٢٠ الى ٧٥,٧١ مليون دولار امريكي عام ٢٠٢٢. وارتفع نصيب الفرد التنزاني من الناتج المحلي الإجمالي الى ١١٩٢,٤ دولار امريكي عام ٢٠٢٢ بعد ان كان ٩٦٧ دولار امريكي عام ٢٠٢٠، وادناه بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية الأخرى التي تخص تنزانيا (شكل رقم (٣) خاص بالمؤشرات الاقتصادية)

### Indicator Economic

- GDP (current US\$) 75. 71( 2022 billion)
- GDP per capita (current US\$) 1192.4 ( 2022)
- GDP growth (annual % 4.6 ) ( 2022))
- Unemployment, total (20, 8 % of total labor force)  
(modeled ILO estimate) (2022))
- Inflation, consumer prices (annual %4,4 ) (2022)

المصدر: <https://www.worldbank.org/en/country/tanzania>

## تاريخ الدخول على الرابط ٧/٨ / ٢٠٢٣

ثالثا / مؤشرات الادارة السياسية للدولة: بعد استلام الرئيس التنزاني (جون بومبي ماغوفولي) السلطة قام بسلسلة من الاجراءات الحكومية تركزت على مكافحة الفساد واتخاذ خطوات عدة باتجاه تفعيل التنمية بكل جوانبها وابرزها: (عميرة، ٢٠١٨)

١- اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة على المستوى الوزاري والاداء الحكومي، اذ قلص عدد وزراء حكومته من ٣٠ إلى ١٩ وزيرا فقط، وطالب بالكشف عن أرصدة وحسابات الوزراء في البنوك، مهددا بإقالة أي وزير يرفض الكشف عن حساباته المصرفية .

٢- أوقف إيفادات سفر للمسؤولين بالدولة إلى الخارج دون الحصول على ترخيص مباشر منه، لأن أغلب عمل الوزراء داخلي، بينما السفراء يجب أن يهتموا بالخارج، كما رفض سفر المسؤولين في شركات الطيران ذو الدرجة الأولى .

٣- اتفق مع البرلمان على دعم حركته الإصلاحية عن طريق اصدار تشريعات وقوانين ابرزها تقليص نفقات حفل افتتاح البرلمان الجديد من ١٠٠ ألف دولار إلى ٧ آلاف دولار فقط، واستغلال هذه المبالغ الفائضة في استكمال التجهيزات والمعدات الناقصة في المستشفى الرئيسي في العاصمة .

٤- جمع سيارات المسؤولين التابعة للدولة كافة من نوع الدفع الرباعي وطرحها للبيع في مزاد علني، وأبدلهم بسيارات أخرى اقل مواصفات، كما أمر بفصل أكثر من ٩٩٠٠ موظف مدني بعد أن كشفت عمليات التحقيق والتدقيق بانهم حصلوا شهادات مدرسية وجامعية مزورة .

٥- حارب الفساد المالي كذلك، اذ ألغى الاحتفالات الرسمية بعيد الجمهورية حفاظا على موارد الدولة المالية، ووجه الأموال المرصودة لتلك الاحتفالات إلى محاربة وباء الكوليرا، ودعا الشعب في ذلك اليوم إلى حملات نظافة في البلاد شارك فيها هو شخصيا .

٦- عمل منذ اليوم الأول لتقلده منصب الرئيس على إقالة عدد كبير من المسؤولين

البارزين على رأسهم رئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس مصلحة الضرائب، وأحد المسؤولين بالسكة الحديد، ورئيس هيئة الموانئ، ضمن حملة موسعة لمكافحة الفساد، والى جانب ذلك الجدول ادناه يوضح بعض المؤشرات السياسية الاخرى المتعلقة ببناء المؤسسات التي تدلل على تحقيق تطور تنموي في بعض المجالات وتراجع مجالات اخرى، ففي هذا المؤشر يمكن ملاحظة استقرار الاوضاع الامنية بدلالة مؤشر القتل العمد الذي تراجع كثيرا وبمعدل ٤ اشخاص يقتلون لكل ١٠٠ الف مواطن وهذا مؤشر تصاعد عمل المؤسسات الامنية وكفاءتها، فضلا عن ارتفاع نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية الى ٣٧٪ وهي نسبة جيدة جدا مقارنة ببعض الدول الافريقية الاخرى. (شكل رقم (٤) خاص بالمؤسسات السياسية)

### **Institutions Indicator**

**Intentional homicides (4 per 100,000 people) (2020))-**

**Central government debt, total (% of GDP) No data available -**

**- Statistical performance indicators (SPI 58.1 ): Overall score (scale 0-100) (2019)**

**Individuals using the Internet ( 32 % of population) (2021))-**

**Proportion of seats held by women in national parliaments (37 %) (2022))-**

**( Foreign direct investment, net inflows ( 1.3% of GDP) (2021))-**

**المصدر: <https://www.worldbank.org/en/country/tanzania>**

تاريخ الدخول على الرابط ٧ / ٨ / ٢٠٢٣

المطلب الثاني / التحديات الداخلية والاقليمية التي تواجه عملية التنمية في تنزانيا



على الرغم مما تمت الاشارة اليه في سياق الاجراءات الحكومية الهادفة الى تطوير البنى التحتية لمسارات التنمية في تنزانيا الا انها تواجه تحديات عديدة على مستويات مختلفة منها الآتي :

أولاً: المستوى الاقتصادي والبنى التحتية: على الرغم من سرعة النمو الاقتصادي في تنزانيا مقارنة بدول شرق ووسط افريقيا، والتي بلغت نسبته ما يقرب ٥٪ بفعل الأداء الفعلي والمميز لقطاعي الاتصالات والتعدين الا ان ضعف القطاع الزراعي بسبب تقلبات المناخ والأساليب التقليدية، فضلا عن الاعتماد على التعدين كمجال للتصدير بشكل أساسي، جعل الاقتصاد التنزاني عرضة للاختلالات أمام تغيرات الأسعار، وفي مقابل ذلك لا تزال البلاد تعاني الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وفي تقارير التنمية الإنسانية وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعامين (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣) وهذا ما يتطلب إعادة مراجعة وهيكله الاقتصادي التنزاني حتى لا يشكل ذلك تحديا سلبيا للدولة مستقبلاً، كما أظهر مسح اللوحة الوطنية (٢٠٢٠ /NPS) (٢٠٢١)، الذي صدر في كانون ثاني ٢٠٢٣، أنه منذ ٢٠١٤ /NPS ٢٠١٥، حصلت أربع أسر من كل ١٠ أسر على إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي المحسن (ارتفاعاً من عائلتين ونصف الأسر)، ونصف الأسر المعيشية. أصبح بإمكان السكان الآن الحصول على المياه النظيفة في موسم الأمطار وثلاثيهم خلال مواسم الجفاف. ومع ذلك، لا يزال أكثر من ٩٪ من سكان تنزانيا البالغ عددهم ٥, ٦٣ مليون نسمة يمارسون التغوط في العراء، مما يؤدي إلى مخاطر صحية خطيرة، بينما تتخلف المناطق الريفية عموماً عن المراكز الحضرية في جميع مناطق البلاد للوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. (worldbank, 2023)

فضلا عن ذلك تظهر بيانات البنك الدولي انه فقط ٦١٪ من الأسر في تنزانيا لديها إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه الأساسية، و ٣٢٪ لديها إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي الأساسي، و ٤٨٪ لديها إمكانية الوصول إلى النظافة الأساسية، وعليه كأن تتعامل مع الموت والمرض كنتيجة مباشرة لذلك، اذ وقع العبء الأكبر على شرائح

المجتمع من النساء والأطفال والفقراء والضعفاء، فالوفيات المقدرة بـ ٣١٠٠٠ حالة كل عام بسبب عدم كفاية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تزيد عن ١٠٪ من الوفيات التي يمكن الوقاية منها في تنزانيا، وتكلف الاقتصاد أكثر من ٤, ٢ مليار دولار سنويا من التكاليف الطبية الزائدة والإنتاجية المفقودة. (worldbank, 2023)، كما شهدت تنزانيا انكماشاً في قطاع السياحة وارتفاعاً حاداً في أسعار استيراد الوقود والسلع الأخرى في أعقاب جائحة كورونا COVID-19 والحرب في أوكرانيا، إلا أن خطط الإدارة الاقتصادية في البلاد نجحت في مواجهة هذه الصدمات الخارجية وتقليل نسبة التراجع في التنمية التي تحققت بشق الأنفس. (worldbank, 2023)، كما أن الفساد بشتى صورته يشكل عقبة أمام استمرار التنمية في تنزانيا على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة للحد من آثاره وإبرازها خطوات الرئيس (ما غوفولي) الملقب بالبلدوزر والتي أسهمت في قمع المتهمين من الضرائب والفصل السريع لموظفي الخدمة المدنية الفاسدين ومحاربة الفساد السياسي بإقالة ثمان وزراء للطاقة والمعادن بوصفهم فاسدين وغيرها من الإجراءات الحكومية. (لفتة، ٢٠٢٢، ١٥٤، و١٥٥)، ويمكن اجمالاً التحديات الاقتصادية التي واجهت عملية التنمية في تنزانيا بالآتي:

- ١- انخفاض مستوى التعليم والكفاءة العاملة، مما يؤثر على قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ٢- ضعف البنية التحتية للنقل والتوزيع، وبالتالي صعوبة الوصول إلى المناطق النائية والخدمات الأساسية.
- ٣- اختلاف النمو الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية، إذ يتركز النمو الاقتصادي بشكل كبير في المدن الكبرى ويهمل الريف.
- ٤- قلة الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية والصناعية، مما يؤثر على إنتاجية القطاعين.
- ٥- زيادة معدلات الفقر والبطالة، وبالتالي ضغط على الموارد الاجتماعية

والاقتصادية .

- ٦- الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وتطوير الصناعات الثقيلة والتحول الصناعي، وذلك لتوفير وظائف جديدة وتحسين الإنتاجية .
- ٧- قلة التمويل وصعوبة الحصول على الائتمان البنكي لتمويل المشاريع الاقتصادية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المستوى السياسي: لا تزال تنزانيا تعاني من غياب ثقافة التنافس بين الأحزاب السياسية بالرغم من انتقالها نحو التعددية الحزبية، إذ لا يزال الحزب الثوري يقود الدولة في ظل غياب معارضة فعالة، فضلا عن ضعف الموارد المالية، وسيطرة السمات الشخصية وأصحاب النفوذ على الوصول للقيادة الحزبية، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ورفض التغيير، فضلا عن ذلك تجاهل المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، لا سيما في المناطق الريفية، نتيجة انعدام الاتصال الشعبي بالأحزاب السياسية، وبالعودة إلى مجمل الأحداث التي شهدتها البلاد بعد انتخابات ٢٠١٥، والتي اتسمت بالعنف في إقليم زنجبار، إذ أُصيب ما يقارب ١٠٠ شخص من أعضاء (الجبهة المدنية المتحدة)، حسب تقرير منظمة العفو الدولية، على إثر الاحتجاجات بعد إلغاء نتائج الانتخابات، وفي الإطار ذاته قام الرئيس بحظر جميع التجمعات إلى ٢٠٢٠ رداً على الدعوة التي أطلقتها أحزاب المعارضة تحت شعار «بوكونا» (التحالف ضد الدكتاتورية في تنزانيا)، وهذا ما يعكس فشل النظام السياسي في احتواء المعارضة، والاكتفاء بالعنف والمواجهة المسلحة (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٧)، وكانت قضية الفساد في الحملات الانتخابية حاسمة في جميع الانتخابات في خطوة للسيطرة على استخدام الأموال في الانتخابات وحتى القانون الذي صدر عام ٢٠١٠ لضبط نفقات الانتخابات يعتقد بعض المراقبين انه غير فعال وانه لم يسهم في تحقيق الغاية المتوخاة منه (لفتة، ٢٠٢٢، ١٦٤)، وعلى الرغم من تقدم تنزانيا على معظم نظيراتها الإقليمية في مسألة ادخال كوتا للنساء في السياسة من اجل تفعيل دور مشاركتها الا ان الخلاف ما زال يدور حول المشاركة النوعية الفعلية للمرأة في صنع القرار داخل

الاحزاب السياسية، اذ تم حصر النساء في مقاعد خاصة مما دفع البعض للاعتقاد ان ذلك مؤشر سلبي يتمثل في اعتبارهن غير مؤهلات وانهن يتلقين معاملة تفضيلية لا مبرر لها . (Cunningham, 2015)، وهناك مشكلة اخرى تعاني منها تنزانيا وسائر البلدان الافريقية وهي مسالة مشاركة الشباب في السياسة، اذ ان المجتمعات الافريقية بما فيها تنزانيا لديها ثقافة حكم الشيخوخة على الرغم ان تنزانيا شهدت قادة شباب الى حد ما الا ان هذا لم يترجم الى مشاركة شبابية نشطة في العملية السياسية الوطنية، فعلى الرغم من ٦٠٪ من سكان تنزانيا تقل اعمارهم عن ٣٠ عاما الا انه لا يبدو هناك مساحة للشباب للمشاركة الفعالة ويتم تقييد مشاركتهم في الانتخابات باستمرار، وقد اظهر الكثير منهم عدم الحماس فيما يتعلق بالانتخابات والمشاركة السياسية كونهم يشعرون بخيبة الامل من قادتهم السياسيين (لفتة، ٢٠٢٢، ١٦٦ - ١٦٧).

ثالثاً: المستوى الاقليمي والدولي: تشهد معظم دول شرق إفريقيا انعداماً للأمن والاستقرار الداخلي، فباستثناء تنزانيا تصنف جل دول المنطقة في خانة الدول الهشة، حسب تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن استمرار الوضع الإقليمي المتوتر من شأنه أن يضر باستقرار تنزانيا، فتداعيات الصراعات في المنطقة تداعيات عابرة للحدود الوطنية، كالإتجار بالأسلحة، الهجرة غير الشرعية، وفرار الجماعات الإرهابية من دول المصدر وقيام الانقلابات العسكرية وآخرها ما حصل في النيجر، مما يستلزم من تنزانيا أخذ احتياطاتها الأمنية، بالتنسيق مع الدول المجاورة على كل المستويات لمجابهة التهديدات الغير متماثلة، والحفاظ على الاندماج الاجتماعي. (طالب، ٢٠١٨) فضلا عن ذلك ان تأثيرات الارهاب الدولي والعاير للحدود ليس ببعيد عن تنزانيا فعلى الرغم ان تنزانيا لم تخضع للإملاءات الغربية في مسألة محاربة الإرهاب، وان معظم دول المنطقة استجابت لهذه الاملاءات، لا سيما بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأميركية في كل من دار السلام ونيروبي (١٩٩٨)، وبرز حركة الشباب الصومالية في الصومال قبل سنوات سعت الولايات المتحدة لإنشاء ما عرف باسم (القرن الإفريقي الكبير لمواجهة هذا الخطر)، غير أن تنزانيا لم تتحمس كثيرا

للانخراط في تلك المسألة وتعاملت معها بحذر مع محافظة على صداقة الغرب. (الكتبي، ٢٠١٥). الى جانب ذلك يجب ان لا يغيب عن الذهن ان المنطقة ليست منعزلة عن تأثيرات الاوضاع الدولية المتغيرة بفعل السياسات التي تنتهجها القوى الدولية الكبرى والتي قد تفضي الى زعزعة الاستقرار في كثير من مناطق العالم ومنها منطقة شرق افريقيا واخرها تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية التي باتت تهدد بحدوث ازمة غذاء عالمية، وهذا الامر يتطلب من القيادة التنزانية الاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات فضلا عن تطورات الاحداث السياسية في النيجر ومواقف القوى الدولية منها .

### المطلب الثالث/ تقييم وتقويم مسارات التنمية وابعادها المستقبلية في تنزانيا

في ضوء ما تم عرضه من مؤشرات التنمية في تنزانيا وايضاح اهم معوقاتهما وعقباتها يمكن وضع تصور افتراضي لمستقبل عملية التنمية في تنزانيا وعلى النحو الآتي: (ندا، ٢٠١٦، ٨٦)

اولا / مشهد التراجع: هناك تحديات ماثلة أمام تنزانيا في المحافظة على هذا الاستقرار يمكن إجمالها بالآتي:

- تصاعد حدة الجدل في تنزانيا عن مشكلة مزدوجة مرتبطة بإدارة التنوع ودولة الاتحاد وازدياد المطالبات بتغيير نظام الحكم من مستويين حاليا إلى ثلاث مستويات يتكون من البر الرئيسي التنزاني وأرخبيل زنجبار الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي واتحاد بين الاثنيين، ووسط دعوات من قبل بعض سكان جزيرة زنجبار التي تتمتع بحكم ذاتي للانفصال عن جمهورية تنزانيا المتحدة بدعوى أن الاندماج لم يجلب لهم إلا البؤس والفقر والسعي للوصول الى مستقبل افضل.

- يواجه الحزب الحاكم أزمة داخلية نتيجة لعدم الشفافية في عملية تعيين الحزب لمرشحيه مثلما حدث في انتخابات تشرين اول ٢٠١٥ عندما أبلغ أعضاء الحزب الحاكم في إقليم (متوارا) المرشح الوحيد للحزب في الانتخابات الرئاسية الاتحادية آنذاك (جاكاي كيكويتي) بأنهم لن يصوتوا لمرشح الحزب في الانتخابات البرلمانية الاتحادية في

دائرتهن. هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى انقسام الحزب على أساس مناطقي، وبالتالي ستؤثر على أداء الحزب ودوره في المحافظة على التوافق الديمقراطي والذي يعد حامي التعايش الديني والاستقرار السياسي في تنزانيا.

- الجدل في حقوق التركيبات الاجتماعية المختلفة، فكانت مضمونة بالنسبة للجزء القاري لتنزانيا، مع توفر نوع من الحرية السياسية والدينية في زنجبار ذات الأغلبية المسلمة، ومن ثم فإن التحدي الحقيقي لوحدة تنزانيا الاتحادية هو الشعور بالتهميش لدى مسلمي زنجبار مما يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال عملية الاندماج الاجتماعي وبالتالي يؤثر ذلك على مسارات التنمية في البلاد.

- نقص التغذية بين إجمالي السكان جمهورية تنزانيا المتحدة هو ٢٢٦٪ عام ٢٠٢١، اما معدل العجز الغذائي بين السكان الذين يعانون من نقص التغذية فهو ٢٣٨ شخص / يوم عام ٢٠١٦، وهي نسب عالية تنذر بوقوع مجاعات قد يصعب مواجهتها .

ثانيا / مشهد التقدم: في ضوء مراجعة دقيقة وموضوعية لسياسات ادارة الدولة والتي يمكن ان تسهم في ازدياد خطوات التنمية والتحديث التي تسير عليها وبالتالي المحافظة على حالة الاستقرار والاستمرار التنموي ويمكن بيان ذلك بالآتي:

- استمرار حالة التداول السلمي للسلطة عبر دورية الانتخابات ودوران النخب حتى وإن كان بشكل داخلي بواسطة نفس الحزب (CCM) مثلما نصّ عليها دستور ١٩٧٧م، إلى جانب تناوب الرؤساء والنواب المسلمين والمسيحيين على الرئاسة والنيابة في تنزانيا، اسهمت كثيرا في تحقيق الوثام الاجتماعي واستقرار الاوضاع الاجتماعية فيها وبذلك يعد هذا العامل صمام امان لاستمرار تقدم تنزانيا ومن هنا فان الاستقرار السياسي ينتج تنمية اقتصادية .

- سياسة التسامح الديني التي تبنتها الجماعات والحكومة ساهمت في تغييب عنصر الصراع، وتدعيم اللحمة بين جميع أفراد المجتمع التنزاني، فاحترام القيادات السياسية في تنزانيا للدستور؛ أعطى خصوصية مميزة لهذه الدولة في شرق إفريقيا.

- الانجازات التنموية الكبيرة التي تحققت في مدة زمنية قليلة والتي تؤيدها

المؤشرات البيانية الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية اسهمت هي الاخرى في هذا الاستقرار وبالتالي فان استمرار هذه النجاحات وارتفاع مؤشرات الانجازات التنموية الاخرى كفيل بالمحافظة على ديمومة التقدم والازدهار الاقتصادي .

- ان الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني والتي حجت مؤثرات الانتماء العرقي أو القبلي في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، وهذا الامر لا شك انه يسهم الى حد كبير في نجاح التجربة التنموية فيها شريطة المحافظة على تلك الثقافة ودعمها وتعزيزها بمزيد من الممارسات الديمقراطية التي تعزز المساواة والعدالة بين ابناء البلد الواحد .

### الخاتمة

إن تنزانيا دولة ديمقراطية برلمانية متعددة الأحزاب منذ عقد تسعينيات القرن العشرين، وهي دولة مستقرة حافظت على هذا الاستقرار حتى الآن، إلا أن محافظتها على هذا الإنجاز النوعي في مجال التنمية والتحديث قد تكون على المحك بسبب عوامل قد تهدد مسارها التنموي وبرزها الفقر والبطالة والامية والفساد والاضع الاقليمية والدولية رغم الانجازات التي تم تحقيقها الا ان استدامة الحفاظ على تلك المنجزات هو الامر الالهم، وهذا يتطلب من القيادات التنزانية اتخاذ خطوات عدة وقائية ربما ستشكل سدا منيعا أمام أي انزلاق تنزاني نحو صراع عرقي أو ديني في المستقبل، فعلى الرغم من الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية اللذين تقوم عليهما قوة تنزانيا الحالية فإن هذا البلد لا شك انه سيواجه تحدي المحافظة على اتحاد مضي عليه قرابة ٦٠ عاما .

وحققت تنزانيا منجزات بطروف واوضاعا ليست سهلة يلزم المحافظة عليها، وهذه مهمة صعبة في هذه المرحلة التي تزداد فيها التطورات اللحظية والغير متوقعة بشقيها الطبيعي والبشري والتي تتطلب الاستعداد بكل ما يمكنها من احتواء تلك المتغيرات او تطويعها والتعامل معها بالقدر الذي يتيح لها المحافظة على الاستقرار وان تطلب الامر التضحية واتخاذ قرارات صعبة لا سيما وان الارضية الاجتماعية في هذا البلد القائمة على التسامح يمكن ان تصب وتعزز هذا الاتجاه فضلا عن ذلك لم تشكل حدة الصراعات العرقية والسياسية في الواقع الإفريقي والتي ترتبط بمطالب المساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة جزءاً من الواقع السياسي التنزاني وهذه العوامل مجتمعة يمكن ان تكون ارضية صالحة لاستدامة مشروع التنمية والتحديث في هذا البلد .



## المصادر باللغة العربية

٧. عميرة، عائذ. (٤ يوليو، ٢٠١٨). تنزانيا.. تجربة اقتصادية صاعدة في شرق إفريقيا. تم الاسترداد من <https://www.noonpost.com/content/23987>
٨. لفته، ساره حسين. (٢٠٢٢). النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار بعد عام ٢٠١٥. الجامعة المستنصرية. كلية العلوم السياسية، بغداد.
٩. منظمة العفو الدولية. (٢٠١٧). تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧م، حالة حقوق الإنسان في العالم. لندن: Amnesty International Ltd. تم الاسترداد من <https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/4800/2017/ar>
١٠. ندا، سعيد اسماعيل. (٢٠١٦). بعد انتخابات ٢٠١٥: مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا وما بعدها. مجلة آفاق افريقية، المجلد الثالث عشر (العدد ٤٤)، ص ٨٦.
١١. <https://www.worldbank.org/en/country/tanzania>
١٢. <https://www.prosperity>
١. الكتبي، علي جبريل. (٢٠١٥). تنزانيا في إفريقيا: نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
٢. الكواري، علي خليفة. (١٩٩٩). تنمية للضياع ام ضياع للتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت.
٣. امنه، علاوي. (٢٠١٣). التنمية في ماليزيا. جامعة محمد خضير. كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر.
٤. حسن، نور اسماعيل. (٢٠٢٢). التجربة التنموية في اندونيسيا بعد عام ١٩٩٨. الجامعة المستنصرية. كلية العلوم السياسية، بغداد.
٥. طالب، حفيظة. (٢٩ أبريل، ٢٠١٨). A Potted History of Tanzania. تم الاسترداد من [http://www.kisimirich/images/tanzania/History\\_Tanzania.pdf](http://www.kisimirich/images/tanzania/History_Tanzania.pdf)
٦. طالب، حفيظة. (٢٠١٨). تنزانيا كنموذج للاندماج الاجتماعي في إفريقيا: الاستراتيجيات والتحديات. المنتدى الاسلامي (العدد ٣٥)، ص ٧٧.

Science.

5. Student, Hafidha. (April 29, 2018). A Potted History of Tanzania. Retrieved from [http://www.kisimirich/images/tansania/History\\_Tanzania.pdf](http://www.kisimirich/images/tansania/History_Tanzania.pdf)

6. Student, Hafidha. (2018). Tanzania as a model for social inclusion in Africa: strategies and challenges. Islamic Forum (Issue 35), p. 77.

7. Amira, Ayed. (July 4, 2018). Tanzania...a rising economic experience in East Africa. Retrieved from <https://www.noonpost.com/content/23987>

8. Lafta, Sarah Hussein. (2022). The political system in Tanzania: A study of the factors of continuity and stability after 2015. Al-Mustansiriya University. Faculty of Political Science.

[com/globe/tanzania](http://www.globe/tanzania)

13. <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>

### المصادر باللغة الانكليزية

1. Al-Ketbi, Ali Jibril. (2015). Tanzania in Africa: a model of political stability and religious coexistence. Doha: Al Jazeera Center for Studies.

2. Al-Kuwari, Ali Khalifa. (1999). Development for loss or loss for development, 2nd edition. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

3. Amna, Allawi. (2013). Development in Malaysia. Muhammad Khudair University. Algeria: Faculty of Law and Political Sciences.

4. Hassan, Nour Ismail. (2022). The development experience in Indonesia after 1998. Al-Mustansiriya University. Faculty of Political

The World Bank in Tanzania. Retrieved from <https://www.worldbank.org/en/country/tanzania>

9. Amnesty International. (2017). Amnesty International report for 2016-2017, The state of human rights in the world. London: Ltd International A. Retrieved from <https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/4800/2017/ar/>

10. Nada, Saeed Ismail. (2016). After the 2015 elections: The future of the democratic experience in Tanzania and beyond. African Horizons Magazine, Volume Thirteen (Issue 44), p. 86.

11. Cunningham, Victoria. (2015, January). Tanzania economic update: the elephant in the room – unlocking the potential of the tourism industry for Tanzanians Fig 8. Retrieved from <https://www.semanticscholar.org/>

worldbank. (2023, 8 7).